جـامعــة 8 ماي 1945، قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قـسـم العـلـوم التجارية

المستوى: الثانية علوم تجارية التاريخ: 2025/01/14 المدة: ساعة ونصف

حل الامتحان النهائي في مقياس الاقتصاد النقدي

السؤال الأول: أجب بصحيح أو خطأ مع تعليل الخطأ إن وجد

1. تعتبر الكتلة النقدية التزاما أو دينا يقع على عاتق المؤسسات المصدرة لها وهذا اتجاه حائزيها من الأفراد والمنشآت

صحيح

2. الودائع تحت الطلب على الدفتر وتسمى أيضا النقود الكتابية لأنها تمكن من تسوية الديون عن طريق الكتابة المحاسبية في دفاتر البنك، ويتم التعامل بهذا النوع من الودائع باستخدام الشيكات ولا تدفع عليها الفوائد.
خطأ وانما هي الودائع تحت الطلب

3. إن الأصول شديدة السيولة هي عبارة عن نقود قانونية موجودة لدى البنك باستمرار لكي يتمكن من مواجهة متطلباته اليومية،
خطأ وانما هي النقدية الجاهزة لدى البنك

4. يقدم البنك المركزي القروض متوسطة وطويلة الاجل الى الحكومة عن طريق اصدار السندات الحكومة، وتولي مهمة ادارة هذه القروض من خلال قيام البنك المركزي كمستثمر في السندات الحكومية، أي بائع لها.
خطأ وانما مشتري لها

5. شهادات الإيداع القابلة للتداول هي سندات مسحوبة على المصرف من قبل عميل يطلب فيه من المصرف دفع مبلغ محدد من المال في مدة زمنية مقبلة تحدد مدتها سلفا

خطأ وانما هي القبولات المصرفية

6. المؤسسات التي تلعب دور المختلط تأخذ شكل بنوك أو مؤسسات مالية يسمح لها بالقيام بدور الوسيط في السوق النقدية، فتقترض من طرف بعض المؤسسات من أجل إعادة إقراضها لجهات أخرى سواء بتاريخ الاستحقاق نفسه، بحيث يكون الفارق في معدل الفائدة ضعيفا، أو عند تواريخ استحقاق مختلفة

خطأ وانما هي بيوت الخصم

7. في حال وجود تضخم فإن البنك المركزي يتدخل عن طريق عمليات السوق المفتوحة من خلال شراء أوراق مالية؛
صحيح

8. الاحتياطي النقدي القانوني يكون في شكل تقدير قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بمبالغ أقل من قيمتها الحقيقية بشكل كبير، وتكوين احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه.
خطأ هذا يسمى بالاحتياطي السري

السؤال الثاني: هناك أربعة عوامل يمكن أن تؤثر في كيفية توزيع البنك التجاري لموارده على مختلف الاستخدامات، ماهي :

1) اختلاف النظام الاقتصادي بشكل عام و النظام الائتماني بشكل خاص و كذا مدى أهمية دور البنوك في تحريك مختلف فعاليات الاقتصاد الوطني ، و مدى انتشار الوعي المصرفي .....يؤثر على كيفية توزيع موارد البنك.
2) تباين الإمكانيات المالية للبنوك و اختلاف مركزها المالي ، يؤثران على كيفية توزيع موارد البنوك في ظل النظام الإئتماني الواحد .
3) بنية الودائع التي تلقتها البنوك تؤثر هي الأخرى على كيفية توزيع الموارد لدى البنك .
4) تدخل البنك المركزي في إقرار كيفية توزيع موارد البنوك التجارية على مختلف الاستخدامات ،

السؤال الثالث:

1. **تتمثل القروض المقدمة للخزينة العمومية فيما يلي :**
   - ☐ التسبيقات المقدمة من طرف البنك المركزي؛
   - ☐ السندات التي تكتتب فيها المؤسسات المصرفية والمالية؛
   - ☐ السندات التي يكتتب فيها الجمهور (أفراد؛ عائلات)؛
   - ☐ كل ما سبق
2. **يؤثر رصيد العملات الأجنبية في إصدار النقد المحلي إما عن طريق:**

- ☐ دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد في شكل استثماري أو قروض خارجية؛
- ☐ نتيجة تصدير سلع وخدمات وطنية نحو الخارج؛
- ☐ عوائد اليد العاملة المهاجرة ونتيجة قبض فوائد رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج؛
- ☐ لا شيء مما سبق.

3. **أن قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان تحددها**:

- ☐ وجود أرصدة نقدية لدى البنوك التجارية؛
- ☐ أن تكون نسبة الاحتياطي أقل من الواحد الصحيح؛
- ☐ حالة النشاط الاقتصادي التي تحكم الطلب على الائتمان ورغبة البنوك في تسهيل أو تضييق الائتمان؛
- ☐ كل ما سبق.

4. **الأسباب الدافعة للطلب الكلي للزيادة، هي:**

- ☐ تحقيق مستوى الاستخدام الكامل؛
- ☐ عدم كفاية الجهاز الإنتاجي؛
- ☐ النقص في العناصر الإنتاجية؛
- ☐ النقص في رأس المال العيني؛
- ☐ ولا شيء مما سبق.

السؤال الرابع: من الموارد المالية الحديثة للتمويل في السوق النقدية نجد زيادة رأس مال البنك عن طريق أسهم جديدة، وفي هذه الحالة نميز بين حالتين، أذكرهما مع الشرح

ولكن إذا إفترضنا أن الظروف كانت مواتية لزيادة رأس المال البنك فما هو تأثير هذه الزيادة على القوة الاسثتمارية للبنك؟ هنا نفرق بين حالتين:

- ☙ حالة ما إذا تم الاكتتاب في أسهم الزيادة في رأس المال بواسطة المودعين بنفس البنك.
- ☙ حالة ما إذا تم الاكتتاب بواسطة مستثمرين من خارج البنك.

ففي الحالة الأولى أي إذا تم شراء الأسهم بواسطة مودعي البنك فإن هذا يعني أنهم قاموا بالسداد بسحب جزء من ودائعهم الجارية لديه، ومعنى هذا عدم زيادة الطاقة الاستثمارية للبنك بنفس مقدار الزيادة في رأس المال وإنما تزيد الطافة الاستثمارية بما يعادل نسبة الانخفاض في الاحتياطي القانوني الإلزامي التي تحتسب على الودائع التي استخدمت في شراء الأسهم إذ أنه لا يطلب من البنوك الاحتفاظ بنسبة من رأس المال في شكل احتياطي قانوني.

أما في حالة الاكتتاب في زيادة رأس المال بواسطة مستثمرين من خارج البنك فإن القوة الاستثمارية لهذه الزيادة سوف تعادل مقدار الزيادة في رأس المال، إذ أن الاكتتاب تم من مصادر مالية خارج البنك.